



جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم العلوم التربوية والنفسية
الدراسة الأولية / المرحلة الرابعة الدراسة المسائية

مادة اقتصاديات التعليم / المرحلة الرابعة / الدراسة الأولية
محاضرة الكترونية بعنوان (كفاءة النظام التعليمي)
اسم التدريسية: م.م. عبير عبد الرزاق وهيب
العام الدراسي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)

كفاءة النظام التعليمي (Educational System Efficiency)

المدخل المفاهيمي والإطار العام

١. مقدمة المحاضرة

يواجه التخطيط التعليمي في العصر الحديث تحدياً مزدوجاً؛ يتمثل في ضرورة الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم من جهة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (البشرية، المادية،

والمالية) من جهة أخرى. ومن هنا تبرز قضية "كفاءة النظام التعليمي" كأحد المفاهيم المحورية في اقتصاديات التعليم والتخطيط التربوي.

إن تقييم أي نظام تعليمي لا يتوقف عند حجم المدخلات والميزانيات المرصودة له، بل يتعداه إلى قياس مدى نجاحه في تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات ذات جودة عالية وبأقل هدر ممكن.

٢. التحديد المفاهيمي

* تعريف الكفاءة بوجه عام: هي العلاقة بين المدخلات (Inputs) المستخدمة في عملية معينة والمخرجات (Outputs) الناتجة عنها. وتكون الكفاءة عالية كلما أمكن تحقيق أقصى مخرجات ممكنة باستخدام كمية محددة من المدخلات، أو تحقيق مخرجات محددة بأقل كمية من المدخلات.

* الكفاءة التعليمية (Educational Efficiency): تعبر عن قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف التربوية والاقتصادية والاجتماعية المحددة له، باستهلاك أمثل للموارد المتاحة وفي حدود المدة الزمنية المقررة دون هدر.

* الفرق بين الكفاءة والفاعلية:

* الفاعلية (Effectiveness): تركز على تحقيق الأهداف بغض النظر عن التكلفة والموارد المستخدمة (هل تحققت الأهداف أم لا؟).

* الكفاءة (Efficiency): تركز على العلاقة بين التكلفة والنتائج (هل تحققت الأهداف بأفضل استخدام للموارد وبأقل تكلفة مادية وزمنية؟).

المحور الثاني: الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي (Internal Efficiency)

تُعنى الكفاءة الداخلية بالعلاقة بين المدخلات المباشرة للنظام التعليمي (طلاب، معلمون، مبانٍ، مناهج) والمخرجات المباشرة (عدد الخريجين، ومستوى تحصيلهم). وتقسم إلى جانبين رئيسيين:

١. الكفاءة الداخلية الكمية (Quantitative Internal Efficiency)

تهتم بالتدفق العددي للطلبة داخل السلم التعليمي ومدى نجاح النظام في إيصال أكبر عدد من الملتحقين إلى مرحلة التخرج في الوقت المحدد دون رسوب أو تسرب.

* مظاهر ضعف الكفاءة الكمية (الهدر التربوي):

* الرسوب (Repetition): إعادة الطالب للسنة الدراسية، مما يعني مضاعفة التكلفة المادية والزمنية المخصصة لمقعده.

* التسرب (Dropout): ترك الطالب للدراسة قبل إتمام المرحلة التعليمية، مما يشكل خسراً شبيهاً كاملاً للموارد التي أنفقت عليه.

* مؤشرات قياس الكفاءة الكمية:

* معدل البقاء (Survival Rate): نسبة الطلبة الذين يستمرون في الدراسة حتى نهاية المرحلة.

* معدل الضياع/الهدر (Wastage Ratio): النسبة المقاسة لسنوات الدراسة الضائعة بسبب الرسوب والتسرب مقارنة بالسنوات المثالية المقررة.

٢. الكفاءة الداخلية الكيفية/النوعية (Qualitative Internal Efficiency)

تهتم بنوعية ومستوى التعليم والمهارات والمعارف التي يكتسبها الطالب بالفعل مقارنة بالأهداف النافذة للمناهج والبرامج.

* مؤشرات الكفاءة الكيفية:

* مستوى تحصيل الطلبة في الاختبارات المعيارية والوطنية والدولية (مثل PISA وTIMSS).

* كفاءة الهيئة التدريسية ومؤهلاتها ومعدل (طالب إلى معلم - Student-Teacher Ratio).

* ملائمة الحرم الجامعي/المدرسي والتجهيزات والمختبرات والتقنيات المتاحة.

* جودة المناهج وتحديثها ومدى مراعاتها للتفكير النقدي والحلول الإبداعية.

المحور الثالث: الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي (External Efficiency)

تختص الكفاءة الخارجية بقياس مدى نجاح مخرجات النظام التعليمي في تلبية متطلبات المجتمع وسوق العمل والتنمية الشاملة بعد تخرجهم.

[المخرجات التعليمية (الخريجون)]

|

+-----+-----+

|

|

[الكفاءة الخارجية الاجتماعية]

[الكفاءة الخارجية الاقتصادية]

|

|

* غرس القيم والمواطنة.

* مدى الملاءمة لسوق العمل.

* الوعي الصحي والبيئي.

* معدل تشغيل الخريجين.

* الاستقرار والحراك الاجتماعي.

* العائد المالي والاستثماري.

١. أبعاد الكفاءة الخارجية

- * الملاءمة لسوق العمل: مدى توافق المهارات والتخصصات التي يحملها الخريجون مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- * الإنتاجية والعائد الاقتصادي: مدى مساهمة الخريج في زيادة الإنتاجية وتحقيق عائد مالي يتناسب مع ما أنفق على تعليمه (معدل العائد الداخلي للتعليم).
- * الكفاءة الاجتماعية: مدى قدرة التعليم على إعداد المواطن الصالح، وتقليل معدلات الجريمة، وتحسين الصحة العامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٢. مؤشرات قياس الكفاءة الخارجية

- * معدل توظيف الخريجين: الفترة الزمنية التي يستغرقها الخريج للحصول على وظيفة في مجال تخصصه.
- * معدل البطالة بين المتعلمين: نسبة الخريجين غير القادرين على الانخراط في سوق العمل.
- * مرونة المخرجات: قدرة الخريج على إعادة التأهيل والتدريب والتكيف مع التغيرات التكنولوجية في سوق العمل.

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في كفاءة النظام التعليمي

تتأثر كفاءة النظام التعليمي (داخلية وخارجية) بعوامل متداخلة يمكن تصنيفها كالتالي:

- * عوامل مرتبطة بالنظام التعليمي والسياسات التربوية:
- * حجم ونمط التمويل المخصص للتعليم وآليات توزيعه (التشغيل مقابل الاستثمار).
- * نظم التقويم الامتحاني والتوجيه الأكاديمي.
- * إعداد وتدريب المعلمين والإدارات التعليمية أثناء الخدمة.
- * عوامل بيئية واجتماعية (خارجية):
- * المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة (الفقر، أمية الوالدين).
- * الظروف الاقتصادية العامة للدولة واستقرار سوق العمل.
- * القيم الثقافية والنظرة المجتمعية لنظرية الاستثمار في التعليم والتخصصات المحددة.
- * عوامل مرتبطة بالطالب نفسه:

* الاستعداد العقلي والنفسي، الدافعية للتعلم، والصحة العامة.

المحور الخامس: استراتيجيات تحسين ورفع كفاءة النظام التعليمي

لتحقيق أقصى عائد من الاستثمار التعليمي وتقليل الهدر، تعتمد الأنظمة التعليمية الحديثة عدة استراتيجيات:

١. الحد من الهدر التربوي (تحسين الكفاءة الكمية)

* تطوير آليات الكشف المبكر عن الطلبة المعرضين للرسوب أو التسرب وتقديم الدعم الأكاديمي والنفسي لهم.

* تحسين البيئة الجاذبة للمؤسسات التعليمية وتفعيل نظام التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي.

٢. التخطيط المتكامل والمرونة (تحسين الكفاءة الخارجية)

* الربط الدائم والمباشر بين مؤسسات التعليم وهيئات التخطيط وأرباب العمل لتحديث المناهج والتخصصات وفق دراسات سوق العمل.

* التركيز على المهارات العابرة للتخصصات (Soft Skills) مثل التواصل، العمل الجماعي، والتحول الرقمي لزيادة قابلية الخريج للتوظيف.

٣. الحوكمة والترشيد المالي

* تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة (TQM) والحوكمة في المؤسسات التعليمية.

* ربط الميزانيات والتمويل بمعايير الأداء والإنجاز لتشجيع كفاءة الإنفاق وتجنب الهدر المالي.

خاتمة المحاضرة

إن كفاءة النظام التعليمي ليست مجرد معادلة رياضية تحسب التكاليف مقابل عدد الخريجين، بل هي عملية استراتيجية شمولية تستهدف تحسين جودة العملية التعليمية برمتها. إن تحسين الكفاءة الداخلية (الكمية والكيفية) يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق الكفاءة الخارجية، وبدونهما يتحول التعليم من موتور للتنمية إلى عبء اقتصادي واجتماعي.